

و جمع المخرج عليها وهي اربع خطب سبق ذكرها
 في الباب الثالث واعاد في زيادة تعريف بقوله الاولي
 منها بعد صلاة الظهر يوم السابع من ذي
 الحجة في هبة اول سر وعده في مناسك بعد الاحرام
 لما علمت انه يات بها وهو محرم فيقتضها بالسلبية
 ان كان محرما وبالكلية ان كان حلالا وليس له ان
 ينقل النفل الاول بل يصح على ليلته الثالث من ايام
 التشرية وينقل النفل الثاني من غده بعد الزمان
 لانه منبه فليز ينقل لا بعد اكمال المناسك فاذا
 حصل النفل الثاني انقضت ولايته لتتمام الحج ظاهره
 حرمة النفل قبل ذلك عليه قال الثالث وله وجه
 ونقله في المجموع عن الماوردي خالف ما قاله في الآء
 حكاه السلطانية فقال في حاوية الاولي له ذلك قال
 بعض المتأخرين والاول عن ييب قال بعضهم لكنه
 متجه وقال بعضهم ان كان الناس في حصة وعده
 بقدرهما لنقل الثاني والاقدر لنقل الاول
 تخفيفا ورفع المساق واما الحكم السادس المتعلق
 فيه قلنا انه احدها ان اقبل بعض المخرج ما يقتضي
 تغذيه او حله فان كان لا يتصلف بالحج لم يكن له
 تغذيه ولا حله لان غير مولى على ذلك وان كان
 له اي المقتضى للتغذيه والحج تغلق بالحج فله تغذيه
 وهل له حله فيه وجهان او جهها المنع لست الحج على
 الدرا ما مكنت فلا بد من تيقن سمي الاولانية

الحج

الحج فلذا جاز الزوج والولي والمعلم الثاني لا يجوز
 ان يحكم بينه المخرج اذا فيما يتنازعون فيه مما لا يتعلق
 بالحج لانه لم يلق له فيه وفي المتعلق بالحج كما لو وجد
 اذا تنازعوا في احباب الكفارة باوطء منه وفي مؤنة
 الملة الحج في القضا للشك الذي افسده عليها وجهان
 قال الشارح اذا تأملت انه يحكي انه المفسر
 وان امتناع الحج عليه فيما مر فيه ظهر كذا ان الاقرب
 من الوجهين ان له الحكم والالتزام في المتعلق بالحج
 الثالث ان يفعل بعضهم ما يقتضي قدية كسرى
 بعض الناس للرجل المحرم فله ان يقره وجوبها
 ويأمره باخذ حجه لان ذلك من تعديع ولايته
 وهل له الزامه بالآخر في وجه الوجهان علمت
 او جهها مما ذكر فيما قبلها في اعلم انه ليس لامر
 الحج المولى اقامته ان يكسر عليهم ما يسوغ فعله
 الامان يخاف اقتداء الناس بفعله ظاهره جواز
 الا انكار حصيله وله وجه ويجهل وجه به وهى
 الاقرب لما يترتب عليه من المفاسد وليس له
 ان يحل الناس على من هب ابي الا ان قلنا يجوز ان
 حكمه فيما مر ورفعت اليه قضية فله الحكم فيها بمذاهبه
 وحمل المتداعية عليه لانه لا يحكم الشرعي ولو اقام
 للناس المناسك كما جاز عن المشايخ صلى الله عليه
 وسلم وهو حلال عن محرم وصفه فصيحي كذا
 كراهة خفيفة ابي انه خلاف الاولي اذا شرط كراهة